الأنباء
الجمعة 8 يناير 2016

أنجزت تقريرها حول تكليفها بمتابعة القوانين الصادرة عن المجلس ولم تنفذ

«الأولويات»: إنهاء تعديلات قانون المناقصات وجداول واضحة لإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين والتزام الوزراء بحضور اللجان البرلمانية

أنجزت لجنة الأولويات البرلمانية تقريرها حول تكليفها بمتابعة القوانين التي تم إقرارها في مجلس الأمة ولم تنفذ. وجاء في تقرير اللجنة ما يلي:

بعد اطلاع اللجنة على ردود الوزارات والجهات التابعة لها في شأن سير تنفيذ القوانين المتعلقة بها حسب المدة المقررة لإصدار اللوائح التنفيذية لتلك القوانين، توصلت إلى النتائج الآتية:

1ـ تشعب موضوعات بعض القوانين بين أكثر من وزارة أو جهة حكومية وعدم التنسيق والتعاون بينها لعقد الاجتماعات المشتركة بينها لإعداد اللوائح التنفيذية لتلك القوانين.

2ـ إلقاء بعض الوزارات بتبعة التأخير في إصدار اللوائح التنفيذية على مجلس الوزراء أو وزارات أخرى أو جهات حكومية تابعة لها مع أن الوزارة في النظام البرلماني وحدة واحدة متضامنة (مثل بيت الزكاة وإدارة الحج والعمرة بوزارة الأوقاف).

3ـ إصدار بعض الوزارات للوائح التنفيذية للقوانين ذات العلاقة بنشاطها وعدم قيام إدارة الإعلام في تلك الوزارات بإبراز هذا الانجاز (كما هو الحال في وزارة الصحة).

4ـ بعض الوزارات ذكرت أن اللائحة التنفيذية في طور الإعداد أو الصياغة لدى الفتوى والتشريع والبعض الآخر ذكر أنه تم رفعها إلى مجلس الوزراء لإصدارها.

5ـ إن قيمة القوانين تكمن في أن تبث فيها روح الحياة وتبرز لوائحها إلى حيز الوجود وليس لأي وعد مهما عظم ولا لأي أمل مهما سما من أثر في النفوس واستيلاء على القلب..

6ـ امتناع بعض الوزراء عن حضور اجتماعات اللجنة دون عذر مما يشكل عدم تقديرهم للمجلس حق قدره وليس لهم في الامتناع عن الحضور عذر به يعتذرون أو حجة بها يحتجون.

7ـ عدم اكتراث بعض الوزارات بالمدة المحددة في القانون لإصدار اللائحة التنفيذية وغالبيتها تطلب إمهالا وإرجاء وتسويفا. وتفاوتت ردود الوزارات تفاوتا واضحا في الرد على اللجنة بشأن عدم إصدار اللوائح التنفيذية وأغلبها قدم أعذارا وهمية واهية.

8ـ وجدت اللجنة أن البون شاسع بين ما يريده النواب من فعالية تطبيق القانون وبين التراخي والبطء من الحكومة في تنفيذ القانون، ومن حق الشعب أن يعرف ممثلوه تاريخا محددا لتنفيذ القانون حتى يكونوا على دراية بأعمال الوزارات ومدى إنجازها لتلك اللوائح التنفيذية.

وبعد دراسة ردود الوزارات والجهات الحكومية التابعة لها وفحص المستندات التي تم تزويد اللجنة بها فقد أوصت اللجنة بالآتي:

1ـ سرعة الانتهاء من تعديلات قانون المناقصات من قبل اللجنة المالية والاقتصادية وعرضه على المجلس لإقراره حتى تستطيع الوزارات والجهات الحكومية إعداد اللوائح التنفيذية للقوانين ذات الصلة بقانون المناقصات.

2ـ ضرورة إعداد الوزارات والجهات التابعة لها لجداول واضحة تبين الفترة الزمنية للانتهاء من إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين التي تتعلق بنشاطها وتاريخ صدورها وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية ورقم العدد والمدة المقررة في القانون لإصدار اللائحة، وذكر نص المادة الواردة بالقانون المتعلقة باللائحة التنفيذية بدلا من السرد العادي للردود وخلوها من تلك الجداول، وقد أحسنت وزارة الداخلية في عرض ردودها من خلال جدول استوفى غالب العناصر وليس كل العناصر المطلوبة في رد الوزارة.

3ـ قيام الوزارات بإصدار بإصدار اللوائح التنفيذية في المواعيد التي حددها القانون حتى تتفادى الدعاوى القضائية التي قد ترفع عليها لعدم إصدار اللوائح أصلا أو التأخير في إصدارها وما يترتب على ذلك من آثار تؤثر في سير المرافق العامة أو على ميزانية الدولة.

4ـ التزام الوزراء بحضور اجتماعات لجان المجلس وإلا عد ذلك بمنزلة استهانة بقوة الإرادة الشعبية التي يعبر عنها النواب في المجلس.

عبدالله التميمي ود.يوسف الزلزلة وكامل العوضي في اجتماع سابق للجنة الأولويات

استنكر بيان وزارة الصحة حول حادثة الطبيب المزور

النصف: جلسة استجواب العبيدي ستضع الجميع أمام مسؤولياته السياسية

راكان النصف

استنكر النائب راكان النصف بيان وزارة الصحة حول حادثة الطبيب المزور، مؤكدا ان مثل هذا البيان من المعيب ان يمثل تعليقا حكوميا على كارثة القضية، مشيرا الى ان اقل ما يجب ان يصدر هو اعتذار على مستوى مجلس الوزراء من تعريض حياة الناس للخطر وهذا لن يبرر او يقلل من حجم مسؤولية الوزير في تردي اوضاع الوزارة.

وقال النائب النصف في تصريح صحافي اليوم: إن وزارة الصحة تعيش أسوأ عهودها وتخبطا غير مسبوق لوزيرها وقياديها، وتراجعا غير مقبول لمستوى الخدمة الطبية في الدولة مقابل ارتفاع فاضح لحالات العلاج في الخارج بملايين الدنانير والتي سجلت في عهد الوزير الحالي أرقاما قياسية.

وأضاف النائب النصف أن قضية الطبيب المزور بكل ما حملته من تبعات لم تحرك الوزير العبيدي ليتحمل مسؤولياته السياسية ويستقيل من منصبه، كاشفا أن التزوير أصبح عادة في وزارة الصحة، وهذا ما سيتم الكشف عنه في جلسة الاستجواب المقبلة، مبينا أنه سيكشف حالات تزوير عديدة يقف خلفها الوزير وقياديوه وذلك لتسهيل الاستيلاء على المال العام.

وقال النصف: ان «الصحة» تحذر المواطنين بملاحقتهم قانونيا لمن يتسبب بزعزعة ثقة المواطن والمقيم في الوزارة، وكان الأولى بها أن تلاحق قانونيا من استولى على المال العام في الوزارة، ومن وافق على ابتعاث حالات للعلاج في الخارج وهم أصحاء، وملاحقة من اشترى الأدوية والمعدات بأسعار مصطنعة، وملاحقة من يرتكب الأخطاء الطبية، مشيرا الى أن الوزير والقياديين هم من تسببوا اليوم بزعزعة الجميع في أداء الوزارة.

وتساءل النائب النصف عن موقف سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك مما يحدث في «الصحة» لاسيما أن الوزارة أصبحت حديث كل مواطن سواء من حيث الاعتداءات على المال العام فيها أو تراجع مستوى الخدمات والأخطاء الطبية، وآخرها قضية الطبيب المزور، مبينا ان كان رئيس الوزراء لا يعلم بكل ذلك فتلك فضيحة، وان كان يعلم وقبل بهذا الوضع فتلك خطيئة ستكون لها تبعات سياسية.

وأكد النائب النصف أن جلسة الاستجواب ستضع الجميع أمام مسؤولياته السياسية وعلى رأسهم سمو رئيس الوزراء، وسنكشف للجميع بالمستندات والأدلة ما آلت اليه الأوضاع في وزارة الصحة، والى أي مدى وصل استهتار الوزير العبيدي داخل الوزارة.

لتتوافق مع تطورات الوضع الإقليمي الحالي

الكندري يستعجل التعديلات على قوانين الجزاء والجريمة

طالب النائب فيصل الكندري بضرورة استعجال التعديلات على كل قوانين الجزاءات والجريمة بما يتوافق مع تطورات الوضع الإقليمي الحالي وظهور جماعات إرهابية متطرفة لم يصنفها القانون.

وأكد الكندري في تصريح صحافي له أن كثيرا من الإرهابيين المشتبه بهم أخذوا براءات من المحكمة لأخطاء إجرائية أو لنقص في التشريع، مشيرا إلى أن الأعمال التي اقترفها أو خطط لها بعض الإرهابيين بهدف ضرب أمن الكويت واضحة للعيان وشاهدها الجميع فعلا أو ضبطا.

وأشار إلى أن التشريع يحتاج لتعريف وتعديلات لمصطلح الإرهاب والجريمة في ظل تسارع وتيرة الأحداث في المنطقة ونشوء جماعات إرهابية متشددة ومتطرفة تضرب وحدة الصف أو تدمر البلد بأعمالها الإرهابية من تفجيرات أو تخطيط لأعمال عدوانية داخل الدولة.

وطالب الكندري الحكومة بضرورة التنسيق وتضافر الجهود مع اللجنة التشريعية من خلال تقديمها للنواب أهم الأحكام التي انتهت إلى البراءة لوجود نقص في التشريع على أن يقوم أعضاء اللجنة بدراسة التعديلات المطلوبة واستعجالها حتى لا يحصل كل خائن للبلاد على البراءة.

وشدد الكندري على ضرورة سن تشريعات متوافق عليها بين السلطتين تتضمن أشد العقوبات التي تحد من عمل الإرهابيين والمجرمين الذين يخططون لنشر جريمتهم على أرض الكويت أو حتى لمن يتعاون ويتخابر مع جماعات مصنفة إرهابية سواء بالتأييد أو بالانضمام تحت لوائها.

فيصل الكندري

أشار إلى التجربة اليابانية وإمكانية الاستفادة منها في التمويل

عسكر: إنشاء هيئة عامة لتطوير المناهج وتنويع مصادر تمويل التعليم العالي

عسكر العنزي

التنسيق بين القطاعين العام والخاص بشأن المناهج لضمان وحدة الأهداف المراد تحقيقها تربوياً وتعليمياً وأكاديمياً

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: شهد عالمنا المعاصر ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي تطورات علمية مذهلة ومتسارعة في مختلف المجالات لاسيما في مجالات الصحة والهندسة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة.

وتركت هذه الانتصارات العلميةوالتكنولوجيةبصماتها على مختلف مناحي الحياة في المجتمع، ومنها بطبيعة الحال المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية، فتنادى التربويون إلى الإفادة من مستجدات علم النفس وتكنولوجيا الاتصالات في النهوض بواقع العمل التربوي، وتطوير الوسائل والطرق والمعلومات والعلاقات الإنسانية في المؤسسات التعليمية مواكبة للمستجدات، وتهيئة للناشئ للانخراط فيها، والمساهمة الفاعلة في اطراد تقدمها، نهوضا بالمجتمع، وتحقيقا لأهدافه، فكانت الدعوة إلى تطوير العملية التربوية شكلا ومضمونا، أهدافا ووسائل، نظاما وعلاقات إنسانية لتغدو بيئة صالحة لاكتساب الخبرات والمهارات، وتشرب القيم، وممارسة الحياة الديموقراطية.وكانت وسيلة التربويين لإجراء التغيير المنشود المنهج المدرسي بما يتضمنه من معارف ومهارات واتجاهات وقيم تنسجم وخصائص المتعلم، وطموحات المجتمع، متسلحين بفلسفة تربوية متجددة ترى في المنهج كائنا متجددا يجدد الحياة ذاتها، ومن هنا كانت عملية تطوير المنهج بصورة مطردة حاجة ملحة، تمليها المسؤولية الأخلاقية، والمصلحة الوطنية والقومية، لأنها تستهدف صالح أغلى ما يملكه المجتمع، وهو متعلم اليوم.ومصطلح تطوير المنهج يشير إلى عملية تتناول منهج قائم بهدف الوصول إلى رفع كفايته وفاعليته، وكان هذا المصطلح يعني تحسين المنهج القائم جزئيا أو كليا أو تغييره والاستعاضة بغيره، وفق خطة مدروسة من أجل تحسين العملية التربوية، ورفع مستواها. نوظرا لأهمية المناهج الدراسية في الدولة وأثرها على تكوين شخصية الأجيال.ونص الاقتراح على إنشاء هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التربية وتسمى «الهيئة العامة لتطوير المناهج» تختص بما يلي: تطوير المناهج الدراسية في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي بما يتماشى مع الدستور والقوانين وتواكب العصر والتطور أو إلغاء ما هو قائم من هذه المناهج وإحلالها بمناهج جديدة، والتنسيق بين جهات الدولة المختلفة في كل ما يتعلق باختصاصات الهيئة، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص بشأن المناهج لضمان وحدة الأهداف المراد تحقيقها تربويا وتعليميا وأكاديميا، والعمل على ضمان تنفيذ الأهداف الموضوعة من الهيئة بشأن المناهج التعليمية والتربوية والأكاديمية في القطاعين العام والخاص، والرقابة على القطاعين العام والخاص بشأن تدريس المناهج الموضوعة من الهيئة في القطاعين العام والخاص سواء كانت مناهج جديدة أو منقحة أو مطورة.وعمل الخطط التعليمية والتربوية والاكاديمية لتدريس المناهج المنقحة والمطورة من قبل الهيئة، وإصدار القرارات واللوائح الخاصة بشأن المناهج التعليمية والتربوية والاكاديمية ومراقبة تنفيذها في القطاعين العام والخاص، ووضع اللوائح والقرارات والتعليمات اللازمة بشأن المناهج وتطويرها وإنشاء الجديد منها وتدريسها في القطاعين العام والخاص، والقيام بإصدار التوصيات والدراسات اللازمة لتطوير المناهج في القطاعين العام والخاص.وفي اقتراح آخر، قال عسكر العنزي إن الانفاق على التعليم مهما كبر هو استثمار مربح لأنه ينعكس على جميع جوانب الحياة، ورغم أن تمويل التعليم هو مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى إلا أنه لا يعفي القطاعات الأخرى من المساهمة فيه بهدف ربحية معقولة ونوعية متميزة من التعليم، ولا ضير في الاستفادة من تجارب دول كثيرة سبقتنا في مجال تطوير التعليم، وأوجدت حلولا أثبتت نجاحها لعدد من مشاكل التعليم التي تواجهنا، استثمارا للوقت الذي يعد عنصرا فاعلا في عصر المعلومات. ومن أهداف التعليم في عصر المعلومات إعداد مواطنين قادرين على التعلم الذاتي وعلى تطوير أنفسهم، يتمتعون بمهارات الاتصال والتحليل والتعليل وطرق التفكير المختلفة،باحثين وناقدين، قادرين على المنافسة العالمية في سوق العمل، مؤهلين للتعامل مع التقنية، منفتحين على الثقافات العالمية مع حفاظهم على جذورهم العربية والإسلامية التي هي مصدر قيمهم ومنطلقاتهم، أي إعداد مواطنين بمواصفات عالمية. من هنا كان التحدي في إعداد معلمين مؤهلين لتأدية دورهم في عصر المعلومات، هذا الدور الجديد للمعلم يتطلب تغييرا جذريا في طريقة إعداده، وتدريبه تدريبا مستمرا على المستجدات التربوية ليكون متمرسا في أساليب التعلم الذاتي، ماهرا في استخدام وسائل التقنية في التعليم وفي استخدام الوسائل الجديدة في تقويم الطلاب، وقادرا على التوجيه التربوي للطلاب، وعلى ربط التعليم الأساسي بحاجات المجتمع وبمواقع العمل.

ونص الاقتراح على تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي بما فيها مؤسسات إعداد المعلم، ويمكن الاستفادة من التجربة اليابانية في التمويل، مثل شراء الأسهم من الأسواق المالية وإدارة محفظة نشطة، والتجارة كامتلاك المطاعم والفنادق وقاعات الاجتماعات وامتلاك الصحف والمجلات ودور النشر والمطابع وغيرها، ووضع برامج فعالة لترقية قدرات أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات إعداد المعلم، وتدريبهم على التعليم الإلكتروني وعلى استخدام الحاسب في التعليم من خلال اعتماد برامج للتدريب والبحث والتدارس في الداخل والخارج، وتشجيعهم على المشاركة في المؤتمرات واللقاءات العلمية الداخلية والخارجية، كذلك تحسين كادر أعضاء هيئة التدريس، وتطوير برامج إعداد المعلم على ضوء الدور الجديد للمعلم في عصر المعلومات وذلك بالتعاون بين مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، واعتماد البحث والتطوير كمسؤولية أساسية لكليات التربية وكعنصر رئيس في برامج تكوين المعلمين يستهدف بناء القاعدة المعرفية لتكوين المعلمين وتطويرها باستمرار، والتأكيد على أن تتضمن البرامج المطورة ما يدعم ويؤصل الولاء الوطني لدى المعلمين. وتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلية غير الهادفة للربح، واستمرار تدريب المعلمين على إجادة اللغة الإنجليزية، لأهميتها في الاستفادة من التطور المعرفي العالمي، الذي لم يعد خيارا في ظل العولمة.

اقترحوا تعديل قانون الخدمة المدنية

4 نواب لإعطاء أولوية التوظيف لأبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي

صالح عاشور

عبدالله التميمي

خليل الصالح

تقدم النواب صالح عاشور وخليل الصالح وعبدالله التميمي ومحمد طنا باقتراح بقانون بإعطاء أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي أولوية التوظيف بعد الكويتيين. وقد جاء في المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون تفصيلا للمقترح حيث جاء فيها:

في ظل تزايد أعداد الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين وضمانا لبقائهن في الكويت واحتراما لحقوقهن وحفاظا على الروابط العائلية واستقرار المجتمع، بات لا بد من توفير فرص العمل اللائقة والمضمونة لأبنائهن من خلال إعطائهم أفضلية التعاقد على اليد العاملة الوافدة من غير الكويتيين لاعتبارات اقتصادية وأمنية.

ومن هنا تم تعديل اختصاصات مجلس الخدمة المدنية المنصوص عليها في المادة 5 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية لتشمل ضرورة إعطاء أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي أفضلية التعاقد من بين غير الكويتيين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية، كما تم استثناء أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي من خطط إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وفقا لما تتيح به إمكانيات التطبيق.

وقد سمح التعديل الذي أدخل على المادة 15 من المرسوم بالتعاقد مع أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد تأمينا للاستقرار الوظيفي على أن تعطى لهم الأفضلية في التعاقد من بين غير الكويتيين.

العدواني: ما خطة «الرعاية السكنية» لترميم بيوت تيماء والصليبية؟

عبدالله العدواني

وجه النائب عبدالله العدواني سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر أبل طالب فيه إفادته بالآتي:

1ـ ما المشاريع الجديدة التي تنوي المؤسسة العامة للرعاية السكنية البدء بها بخلاف ما هو مطروح مسبقا؟

2ـ إلى أين وصل مشروع بناء المساكن منخفضة التكاليف؟ وأين موقعها؟

3ـما خطة المؤسسة لترميم بيوت تيماء والصليبية؟